

Distr.: General
27 December 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد جايتيه (نائب الرئيس) (غامبيا)

المحتويات

البند 83 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-17602 (A)



في غياب السيد ملينار (سلوفاكيا)، تولى السيد جايتيه (غامبيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 83 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/74/139)

1 - السيد بهانداري (نيبال): قال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على سيادة القانون التي لا بد منها لتعزيز السلام والتنمية. فأبرز سمات دستور البلد تشمل التقيد بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحوكمة الديمقراطية، واستقلال السلطة القضائية. أما التمييز على أساس العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الثقافة أو المعتقدات السياسية فمخالف للقانون. وأضاف أن تشريعات سنّت لتعزيز سيادة القانون وضمان المساءلة في القضايا المدنية والجنائية على السواء. ثم إن نيبال طرف في 24 صكاً من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، التي أدرجتها في نظامها القانوني الوطني. وأفاد بأن حكومة بلده تنتهج سياسة عدم التسامح مطلقاً في ما يتعلق بالفساد، وتسعى إلى تعزيز الشفافية والمساءلة.

2 - وتابع قائلاً إن نيبال من الدعاة، على الصعيد الدولي، إلى تبني مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وإلى إرساء نظام دولي ديمقراطي ومنصف وشامل للجميع. ففي السنوات الأخيرة، أدى تزايد الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية وخطاب الكراهية إلى تقويض الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. ولإرساء سيادة القانون على الصعيد الدولي، يجب إقامة توازن بين تمتع الجميع بالحقوق ووفائهم بالالتزامات بحسن نية. وذكر أن سيادة القانون ينبغي ألا تستخدم كغطاء للهيمنة الأجنبية. ويجب على كل دولة، بغض النظر عن حجمها أو مستوى نموها، أن تلتزم بالقانون الدولي العرفي. فمن الصعب الدفاع عن الديمقراطيات داخل الحدود الوطنية والحفاظ عليها إذا كانت آليات غير ديمقراطية تهيمن على المجتمع العالمي للأمم.

3 - وأردف قائلاً إن تعزيز سيادة القانون هو إحدى غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالسلام والعدالة والمؤسسات الفعالة، ولكن لا بد منه أيضاً لتحقيق الأهداف الأخرى، لأن سيادة القانون تكفل تكافؤ الفرص للجميع. ومن أجل إرساء سيادة القانون، من الضروري أن تعتمد الحكومات تدابير تعكس الحقائق المحلية وتعمل على تمكين الناس العاديين.

4 - السيد نيانيد (الكاميرون): قال إنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية على الصعيد الوطني بدون سيادة القانون، وعلى الصعيد الدولي، فإن سيادة القانون هي الأساس الذي يقوم عليه عالم يسوده السلام والرخاء والإنصاف، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لتعزيز سيادة القانون بهدف دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

5 - وفي هذا الصدد، أشار إلى أن وفد بلده ملتزم بتعزيز واحترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ففي الكاميرون، يتساوى جميع الأشخاص أمام القانون، والدستور يكفل لهم جميعاً حق اللجوء إلى القضاء. وأضاف قائلاً إن آلية للمساعدة القضائية استُحدثت لضمان إمكانية لجوء جميع المواطنين، بمن فيهم أفقر المواطنين، إلى النظام القانوني. وأما المجلس الدستوري الذي أنشئ في عام 2018، فهو المسؤول عن الإشراف على المسائل الدستورية وسير أعمال مؤسسات البلد. وتابع قائلاً إن كيانات أخرى مختلفة تعمل، إلى جانب المؤسسات التقليدية، على تعزيز سيادة القانون في الكاميرون، من بينها اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والحريات، واللجنة الوطنية للنهوض بالثنائية اللغوية والتعددية الثقافية، والمجلس الوطني للشباب، والشبكة الكاميرونية لمنظمات حقوق الإنسان.

6 - وأردف قائلاً إن الكاميرون، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، تقوم بإصلاح نظامها للتسجيل المدني وتحديث سجلاتها ومكافحة الفساد والتصدي للإرهاب وتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لآلاف اللاجئين. ومن شأن زيادة الدعم المقدم من الأمم المتحدة والجهات الأخرى الشريكة أن يساعد حكومة بلده على زيادة توطيد سيادة القانون في البلد. وأفاد بأن حكومة بلده تنفق في النظم القضائية للبلدان التي تستضيف مواطنين كاميرونيين وغيرهم ممن تسهم أعمالهم اليومية في الفوضى في أراضيها؛ وأعرب عن أمله في أن يحاكم القضاء المسؤولين عن ارتكاب فظائع. وستواصل الحكومة، من جانبها، الوفاء بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها في سياق الاتفاقات الثنائية بشأن التعاون القضائي المبرمة مع عدد من الدول. وهي تعتبر أيضاً أن من دواعي الشرف احترام القانون الدولي والتشجيع على استخدام آليات لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

7 - واسترسل قائلاً إن النظام الدولي القائم يتعرض بلا ريب لضغوط، إذ تُبذل محاولات لوضع قانون فريد من نوعه لم يعد قائماً على المبادئ المقبولة عالمياً وإنما على المصالح الوطنية المتصورة والأمن

11 - وعلى الصعيد الوطني، ذكر أن الحكومة تعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية لتعزيز السلام والعدالة والمشاركة المدنية، ولمكافحة الفساد. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/74/139)، فقد ساعدت المنظمة إكوادور على وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وقال إن حكومة بلده ملتزمة ببناء مجتمع أكثر إنصافاً، مع وجود نظام قضائي قوي، وتحسين فرص حصول الجمهور على المعلومات وتعزيز آليات المساءلة وهيئات الرقابة.

12 - وأخيراً، أشار إلى أن وفد بلده يولي أهمية خاصة لتطوير سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، فإنه يؤمن إيماناً قوياً بأعمال اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، وهي أعلى جهاز تشريعي للأمم المتحدة والمخلف الدولي الوحيد المكلف بمهمة قيادة عملية تطوير وتعزيز سيادة القانون.

13 - السيد عبيد (ماليزيا): قال إن وفد بلده يؤيد تماماً سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. فقد قامت ماليزيا، منذ أن أصبحت عضواً في الأمم المتحدة، بدور فعال في تعزيز مقاصد المنظمة، على النحو المبين في المادة 1 من ميثاقها. وشغلت ماليزيا منصب عضو غير دائم في مجلس الأمن وعضو في مجلس حقوق الإنسان واللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وستواصل ماليزيا، التي استفادت من الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية، دعم العمل الهام لبرنامج المساعدة.

14 - واستطرد قائلاً إن ماليزيا لا تزال ملتزمة بتعددية الأطراف، على النحو الذي تجسده الأمم المتحدة التي تمثل أنسب منبر حكومي دولي لتعزيز التفاعل القائم على القواعد في ما بين الدول. وتواصل ماليزيا دعم التسوية السلمية للمنازعات، سواء عن طريق التفاوض أم الوساطة أم التحكيم أم التسوية القضائية أم غيرها من الوسائل الدبلوماسية، استناداً إلى خبرتها في انتقالها السلمي إلى الاستقلال. ويشكل نشر القوات الماليزية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم دليلاً آخر على التزام البلد بدعم السلام والأمن واحترام القانون الدولي.

15 - وأردف قائلاً إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه من خلال عمل لجنة القانون الدولي. وتابع مداولات اللجنة عن كثب وقدم إسهامات أثناء نظر اللجنة السادسة في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السنوية.

الوطني وأحياناً على اعتبارات استراتيجية وجيوسياسية. فحكومة بلده تجد أن هذه التشكيلة الوليدة مثيرة للقلق، وهي تأمل في تجنب الفوضى بالعودة إلى الآليات التي استخدمت لبناء نظام سيادة ويستفاليا الساري وتنظيمه. وعلى الرغم من أن العالم أخذ في التغير، فإن ضمان استقراره وأمنه لن يتحقق إلا إذا واصلت الدول العمل ضمن الإطار القانوني الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك ذات الصلة. واختتم بالقول إن المجتمع الدولي ينبغي أن يسعى جاهداً إلى إقامة نظام قانوني دولي أكثر إنصافاً، وخال من التدخل والمحسوبية، وتؤخذ فيه مصالح جميع الدول في الاعتبار، ويحترم فيه مبدأ المساواة في السيادة، وتعامل فيه المؤسسات الدولية الدول الفقيرة والغنية على قدم المساواة.

8 - السيد أونيا غارسييس (إكوادور): قال إن سيادة القانون ضرورية لضمان التعايش السلمي في ما بين الشعوب والدول. وجميع الأفراد الذين يعيشون في إكوادور، سواء أكانوا مواطنين أم لا، يتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها. وكلهم متساوون أمام القانون وتتاح للجميع إمكانية اللجوء إلى نظام قضائي يتسم بالكفاءة والشفافية. وأضاف قائلاً إن إكوادور تدافع عن المساواة في السيادة بين الدول، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وهي طرف في جميع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان؛ وهي لا تدافع عن حقوق الإنسان على الصعيد الدولي فحسب، وإنما تطبقها أيضاً في مجال الممارسة العملية في سياستها الخارجية، كما يتضح في جملة أمور منها سياستها المتعلقة باللجوء واللاجئين.

9 - ومضى يقول إن سيادة القانون يتعين عليها أن تتطور استجابة لعالم متغير ولتحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية جديدة. وسيشكل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 منها، وكفالة المساواة والشمولية والمؤسسات القوية، بداية طيبة.

10 - وأعرب عن تأييد إكوادور الكامل لمختلف المحاكم وهيئات القضائية الدولية. فقد صدقت مؤخراً على التعديلات المتعلقة بجريمة العدوان التي أدخلت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واستضافت حلقة دراسية إقليمية بشأن فرص التعاون في إطار نظام روما الأساسي. ومن المهم تعزيز الآليات الإقليمية لحماية الديمقراطية، التي يمكن أن تساعد الدول أيضاً على الاتفاق على إيجاد حلول سياسية واجتماعية للأزمات الإنسانية والسياسية التي تلم بمناطق بأكملها.

فالمشاركة الفاعلة والمهادفة للدول ضرورية لتطوير سيادة القانون على الصعيد الدولي.

16 - وبالنظر إلى أن الديمقراطية هي إحدى القيم الأساسية للأمم المتحدة، قال إنه يتعين إعادة النظر في صلاحيات حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. فهذه الصلاحيات سمحت لبضع دول لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد الواحدة بنقض آراء الأغلبية ورغباتها. واختتم بالقول إن ماليزيا أعربت باستمرار عن قلقها إزاء ما ينجم عن استخدام حق النقض من عرقلة لتحقيق أهداف المنظمة ومقاصدها، أي صون السلم والأمن الدوليين بمنع نشوب الحروب بين الدول، وفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

17 - السيد بروسكورياكوف (الاتحاد الروسي): قال إن الأمين العام سعى في تقريره إلى تناول جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. غير أنه ليس من الواضح تماماً سبب تناوله مسائل إلغاء عقوبة الإعدام، ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني، وأثر تغير المناخ على السلام والأمن. فجميع هذه المسائل كانت موضع مناقشة شاملة وفعالة في مختلف المحافل المخصصة، خاصة وأنه لا يمكن تناولها إلا بطريقة سطحية في التقرير. وبناء عليه، فإن اللجنة ليست أنسب محفل لدرس هذه المسائل بالجدية التي تستحقها بلا شك. وعلاوة على ذلك، تمثل مناقشتها في اللجنة حالة تقليدية من حالات ازدواجية الجهود.

18 - وأضاف قائلاً إن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للدول - على سبيل المثال، عند وضع دساتيرها أو تحسين تشريعاتها - يجب أن تقدّم بناء على طلب تلك الدول فقط ومع إيلاء الاعتبار الواجب لاستراتيجياتها وأولوياتها الوطنية. فإجراء تحليل شامل للخصائص الثقافية والتاريخية والقانونية والدينية وغيرها من الخصائص التي تميز النماذج الفريدة لسيادة القانون الخاص بكل دولة ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني. وفي الوقت نفسه، فإن اختيار هيكل الدولة ونموذج الحوكمة هو مسألة داخلية للدول ولا يمكن فصلها عن مبادئ المساواة بين الدول وسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

19 - وأردف قائلاً إن وفد بلده دأب على دعوة الأمم المتحدة إلى التركيز على سيادة القانون على الصعيد الدولي على وجه الخصوص. بيد أن الفرع ذي الصلة كُرس في التقرير بالكامل تقريباً لآليات العدالة الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية التي تمثل

هيئة هامشية للأمم المتحدة أثار عملها انتقادات مبررة من قبل المجتمع الدولي. والمبح إلى أن التقرير تناول أيضاً، لأسباب غير واضحة، "الآلية" غير المشروعة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في سورية وهيكلًا ماثلاً خُصص لميانمار. وقد صاحبت إنشاء "الآلية" انتهاكات صارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن وفد بلده يحث الأمين العام والدول الأعضاء على الإحجام عن تقديم أي شكل من أشكال التأييد لها.

20 - واسترسل قائلاً إن وفد بلده لئن كان يؤيد عمل هيئات من قبيل لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فإن أنشطتها تناقش بالفعل في محافل أخرى. وينطبق الحكم نفسه على مختلف آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ ولذلك فإن فائدة تفصيل القرارات التي أصدرتها في التقرير مشكوك فيها. وذكر أن وفداً واحداً على الأقل يسعى إلى استخدام المناقشة لتسليط الضوء على آرائه المتحيزة والمسيّسة بشأن مختلف الإجراءات القضائية والتحكيمية الجارية، وهذا أمر لا يمهّد لإجراء حوار بناء.

21 - وتابع قائلاً إن الدول الأعضاء لم تحدّد بعد دور جهة التنسيق العالمية لسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين أن نرى ما إذا كان هذا الكيان - وهو نتاج قرار إداري محض اتخذته المنظمة بتجميع الموظفين من إدارات معينة - سيأتي بأي قيمة مضافة أم لا.

22 - وأضاف أنه تجدر الإشارة إلى فرع التقرير المتعلق بتبادل أفضل الممارسات والأفكار في التقرير لتعزيز احترام القانون الدولي، وهو موضوع يمكن للجنة أن تتابع بحثه في السنة التالية. وقد يكون من المفيد حينئذ تبادل واستعراض الممارسات في ما يتعلق بتطبيق الاتفاقات بين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة.

23 - واختتم حديثه بالقول إن الاتحاد الروسي يولي اهتماماً شديداً لسيادة القانون، وهو على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف المهمة لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

24 - السيد بروشيتش - ماتيتش (كرواتيا): قال إن سيادة القانون تكفل المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون وتحميهم من الاستخدام التعسفي للسلطة. ومن الأهمية بمكان وجود مؤسسات فعالة تبث الثقة في الجمهور واستقلالية القضاء ونزاهته. وكرواتيا ملتزمة بالتسوية السلمية للمنازعات وفقاً للقانون الدولي. وتحتل مبادئ القانون الدولي مكان الصدارة في تحقيق السلم والأمن على الصعيد الدولي.

لصندوق المساعدة القضائية لتعزيز سبل الاحتكام إلى القضاء لفائدة أفقر الناس. وتحتزم قوات الدفاع والأمن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في عملياتها، حتى في سياق مكافحة الإرهاب، وقد أنشئت وحدات قضائية متخصصة للتعامل مع جرائم الإرهاب. وتواصل الحكومة تنظيم التدريب لأفراد قوات الدفاع والأمن.

30 - وبالانتقال إلى الصعيد الدولي، قال إن سيادة القانون ينبغي أن تكون حجر الزاوية في العلاقات الدولية. ويلزم بذل جهود قوية لإنشاء نظام فعال متعدد الأطراف يقوم على احترام مبادئ الميثاق والقانون الدولي ويخدم جميع الدول. وذكر أن لدى بلده قناعة راسخة بأن الامتثال للقانون الدولي هو أساس التعايش السلمي بين الدول؛ ولذلك فهو يعمل بلا كلل لتنفيذ الصكوك القانونية الدولية التي هو طرف فيها.

31 - وتابع قائلاً إن سيادة القانون هي أيضاً مسألة شاملة. وأعرب عن ترحيب بوركينا فاسو بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في أفريقيا لتعزيز الهياكل القضائية والأمنية، والحد من العنف المسلح، والتصدي للفقر وتغير المناخ، وكفالة قدرة الفئات الضعيفة على الاحتكام إلى القضاء، وتعزيز الحوكمة الرشيدة ومبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية. وتساعد الدورات الإقليمية ودورات تجديد المعلومات التي تنظمها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي أيضاً على تعزيز سيادة القانون.

32 - واستدرك قائلاً إنه على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد من التحديات، بما في ذلك تزايد خطاب الكراهية والتعصب والتمييز والاعتداءات على أماكن العبادة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإطلاق "خطة العمل لحماية المواقع الدينية"، وحث جميع الدول على تنفيذها. واختتم قائلاً إن بوركينا فاسو ملتزمة بسيادة القانون، وتدعو الدول إلى التعاون وتبادل خبراتها من أجل تعزيز ودعم القانون الدولي على جميع المستويات.

33 - السيدة علي (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها يعمل منذ نشأته على ترسيخ مبدأ سيادة القانون في دستوره وتشريعاته من أجل ضمان الحقوق الأساسية. وتعتمد حكومة بلدها، على الصعيد الوطني، سياسات وقائية انطلاقاً من قناعتها بأن التنمية ليست مسألة اقتصاد فحسب، وإنما تستلزم بالدرجة الأولى الاستثمار في البشر استثماراً مبنياً على قيم التسامح وقبول الآخر وتحقيق المساواة للجميع. وقالت إن رؤية بلدها، المعرب عنها في خطته الوطنية لعام 2021، هي بناء مجتمع صالح وآمن وخال من الجريمة

25 - وأضاف قائلاً إنه يجب أن تلتزم جميع المحاكم والهيئات القضائية الدولية بأعلى المعايير القانونية والأخلاقية. وإذا لم تكن مستقلة ونزيهة تماماً، فإن قراراتها ستكون باطلة من الناحية القانونية، وسيقوض ذلك شرعيتها وسلطتها، وسيثني الدول عن النظر في تسوية المنازعات بواسطة طرف ثالث.

26 - وأعرب عن تأييد بلده القوي للتنفيذ الكامل والقاطع للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وكذلك لجميع الجهود الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب. وأضاف قائلاً إن من المهم بوجه خاص أن يجري تفسير القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي بدقة وتطبيقهما بصرامة في الدعاوى المقامة أمام الهيئات الدولية. وستقوم كرواتيا بدورها لضمان مساءلة المخالفين. وتمثل محاولات التحايل على مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي أو إنشاء هيئات شبه قضائية تتبع نهجاً انتقائياً في مقاضاة الجناة خطراً يهدد السلام والاستقرار ولن تحقق العدالة للضحايا وأسرهم.

27 - وقال إن بلده يؤيد بقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية، التي هي أهم أداة لمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية. وأعرب أيضاً عن ترحيبه بالعمل الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمحاكم الجنائية الدولية الأخرى، وأهاب بجميع الدول أن تتعاون معها، وفقاً لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

28 - السيد ملوغو (بوركينا فاسو): قال إنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم أو استقرار سياسي ما لم تضع الدول القانون في صميم أعمالها. ولذلك ينبغي أن يكون تعزيز ودعم سيادة القانون من الأولويات على الصعيدين الوطني والدولي.

29 - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تستند سيادة القانون، على الصعيد الوطني، إلى نظام عدالة مستقل وفعال يمكن للمواطنين اللجوء إليه ويحمي حقوقهم جميعاً، ولا سيما أضعف الفئات، وإلى مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، اللذين يضعفا الحوكمة. وأوضح أن قرار مواطني بوركينا فاسو القاضي ببناء دولة تحترم الحقوق الفردية والمعايير الديمقراطية يتجلى في التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وفي تدعيم الإطار القانوني المحلي. فعقب مشاورات واسعة النطاق مع شعب بوركينا فاسو، وضع دستور جديد يعكس الظروف الاجتماعية والسياسية المتغيرة في البلد، وسوف يجري التصويت عليه في استفتاء قريباً. وجرى أيضاً زيادة مخصصات الميزانية

في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بسبل منها ما تصدره من فتاوى.

38 - وتابع قائلاً إن فييت نام تسعى، إلى جانب أعضاء آخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى تحويل جنوب شرق آسيا إلى منطقة يسودها السلام والاستقرار والرخاء. وهي تحت الأطراف المعنية في بحر الصين الجنوبي (المعروف أيضاً باسم البحر الشرقي) على احترام القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي سياق التطورات المعقدة المستجدة في البحر الشرقي، بما في ذلك الحوادث الخطيرة التي انتهكت حقوقها السيادية وولايتها القضائية في مناطقها البحرية على النحو المحدد في الاتفاقية، تدعو فييت نام جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي قد تؤدي إلى تصعيد التوترات في البحر، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً للقانون الدولي، والاحترام الكامل للإجراءات الدبلوماسية والقانونية، وتنفيذ "الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي" بأكمله، والتعجيل بإبرام مدونة سلوك فعالة وملزمة قانوناً.

39 - واختتم بالقول إن فييت نام تؤيد بقوة الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، ولا سيما في مجال تقديم المساعدة إلى الدول النامية في صياغة وتنفيذ التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

40 - السيد لي (السنغال): أشار إلى أن بيانه الكامل سيتاح على بوابة الخدمات المؤقّرة للورق (PaperSmart)، وقال إنه لكي ينطبق القانون على الجميع، يجب إقامة العدل بصورة مستقلة ونزيهة. لذلك من المهم ضمان اليقين القانوني، وهو حماية تضمن عدم تطبيق القانون بطريقة تعسفية وأن يكون القضاء مستقلاً ويتصرفون بنزاهة. وقد غدت سيادة القانون عرضة لضغوط بفعل تحديات جديدة مثل تغير المناخ والتشريد القسري وخطاب الكراهية وأثر التكنولوجيا الجديدة.

41 - وأردف قائلاً إن وفد بلده يعرب عن تقديره للأمين العام لما قدّمه من دعم إلى الدول الأعضاء خلال السنة الماضية في مجال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وأكد من جديد دعمه لبرنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. ويؤيد وفد بلده تأييداً تاماً تقرير الأمين العام، لأن سيادة القانون لا تزال على قائمة أولويات السلطات العامة والجمعيات والمواطنين في بلده.

والسعي إلى إقامة نظام قضائي فاعل يكون أكثر إنصافاً ويضمن حقوق الأفراد والمؤسسات. وللسنة الخامسة على التوالي، كانت الإمارات العربية المتحدة في طليعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصنفة بحسب مؤشر سيادة القانون الذي وضعه مشروع العدالة العالمية، وذلك بفضل الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وتحسين الأمن وإنفاذ القانون وتطبيق العدالة الجزائية على نحو أكثر اتساقاً.

34 - وأضافت قائلة إن على الإمارات العربية المتحدة أن تحصن نفسها ضد عوامل التطرف والطائفية، وتحمي مؤسساتها، وتحافظ على الاستقرار من أجل درء خطر التفكك والانهيار الذي يواجه بلداناً أخرى في منطقتها. وقد برزت الجماعات الإرهابية التي تعتمد على أيديولوجيات متطرفة بوصفها أكبر تحدٍ للنظام العالمي. وتنتهك بعض البلدان سيادة القانون بتمويل الإرهاب وتوفير ملاذ آمن للجماعات الإرهابية. وثمة حاجة إلى تكثيف التعاون الدولي من أجل تبادل المعلومات ومحاسبة تلك البلدان.

35 - واختتمت بالقول إن سيادة القانون أمر بالغ الأهمية في جهود بلدها الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وحول العالم، ومنع نشوب النزاعات وترسيخ حقوق الإنسان. ويجب تشديد القوانين وتكثيف التعاون لمكافحة غسل الأموال والفساد والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود الوطنية. ومن المهم أيضاً تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية لإحراز تقدم في مجال سيادة القانون.

36 - السيد دانغ ديه كوي (فييت نام): قال إن مناطق كثيرة من العالم لا تزال تتضرر جراء النزاعات والتوترات وأوجه عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم التقيد بالقانون الدولي بحسن نية. وهناك أيضاً تحديات جديدة آخذة في الظهور، من ضمنها الإرهاب وتغير المناخ والتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، يلزم وضع إطار مؤسسي ملائم لها. ويكتسي دعم وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أهمية بالغة للحفاظ على السلام والأمن، وتحقيق التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان.

37 - وأضافت قائلاً إنه ينبغي أن يستند تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا سيما تلك المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تُحل جميع المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً للقانون الدولي. وأشار إلى أن محكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات القضائية الدولية تضطلع بدور أساسي

في الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي وبروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

47 - وذكر أن سيادة القانون تشكل أيضاً عنصراً جوهرياً من عناصر الاجتهاد القضائي النيجيري. وهي تُعتبر شرطاً أساسياً لإقامة العدل وأساساً للتعايش السلمي ومنع نشوب النزاعات المسلحة. ويهيئ الدستور النيجيري لعام 1999 الأساس اللازم لاتباع نهج سيادة القانون في الحوكمة على الصعيد الوطني. وهو يحظر التمييز لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك نوع الجنس. وأضاف أن سياسة البلد بشأن المسائل الجنسانية تشهد على امتثاله لمبدأ سيادة القانون. وتركز هذه السياسة على تمكين المرأة والقضاء على الممارسات التمييزية الضارة. وأشار إلى إحراز تقدم هائل نحو تحقيق التكافؤ في التعليم الابتدائي، على سبيل المثال.

48 - وأفاد بأن نيجيريا أبدت أيضاً إرادة سياسية قوية للوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال إدراج الصكوك الدولية ذات الصلة والممارسات الموصى بها في تشريعاتها الداخلية. وقد سُن عدد من القوانين، من بينها قانون إدارة العدالة الجنائية وقانون المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجنائية.

49 - وأردف قائلاً إن النظام القضائي النيجيري واصل الاضطلاع بدور محوري في النهوض بحقوق الشعب من خلال الإشراف الفعال على فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي، وأوجد بيئة مواتية لازدهار السلام والاستقرار. وتعمل عدة وكالات وطنية لمكافحة الفساد على كفالة التقيد دوماً بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

50 - وعلى الصعيد الدولي، دأبت نيجيريا على اتباع سياسة خارجية تقوم على تعزيز الأمن العالمي وحماية كرامة جميع الأشخاص. وهي تعترف بالدور الهام لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ودلّ دعمها لحفظ السلام منذ استقلالها في عام 1960 على التزامها بالسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك سيادة القانون.

51 - وأعرب عن تقدير نيجيريا للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي تشهد نزاعات والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وينبغي اعتبار مواجهة أوجه القصور في سيادة القانون على الصعيد العالمي ضرورة حتمية للجميع. وينبغي أن تعمل الدول الأعضاء بصورة جماعية على إقامة عالم تُشكّل فيه سيادة القانون والمساءلة والعدالة الاجتماعية أساس التنمية المستدامة والسلام الدائم.

42 - وذكر أن حكومة بلده أطلقت، على الصعيد الوطني، خطة عمل لتوسيع نطاق اللجوء إلى المحاكم وتحسين نوعيتها وكفاءتها، وحماية حقوق الطفل، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز الدور القيادي ومهارات ريادة الأعمال للمرأة سعيًا لتحقيق النمو الشامل. وتشمل التدابير المتخذة لتنفيذ الخطة إنشاء نظام للمساعدة القضائية، تزيد ميزانيته سنوياً؛ وفتح مكاتب للمشورة القانونية ومركز لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد؛ وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الغش والفساد.

43 - وأعرب عن التزام بلده أيضاً بسيادة القانون على الصعيد الدولي. وقال إن وجود نظام دولي يستند إلى سيادة القانون هو شرط مسبق لإيجاد عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وكفالة لعلاقات سلمية بين الدول وتسوية المنازعات بينها بالوسائل السلمية؛ وسيُسهم تعزيز سيادة القانون أيضاً في توطيد الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

44 - ومضى قائلاً إن السنغال ترى أن المحكمة الجنائية الدولية تمارس اختصاصاً مكتملاً في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وتدعو إلى تطبيق نظام روما الأساسي للمحكمة على الصعيد العالمي، وتكرر تأكيد دعمها لجميع الآليات السلمية الدولية لتسوية المنازعات، بما في ذلك محكمة العدل الدولية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم الكبير المحرز في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي بفضل اتخاذ قرار مجلس الأمن 2447 (2018). وأعرب كذلك عن ترحيب وفد بلده بإطلاق "استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية" وبالجهود التي يبذلها "ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات" لحماية المواقع الدينية.

45 - واختتم قائلاً إن وفد بلده يؤكد من جديد تأييده للجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي من خلال وضع صكوك دولية وإنشاء آليات دولية للمساءلة.

46 - السيد نغوبا (نيجيريا): قال إن سيادة القانون ترتبط بجميع جوانب المساعي الإنسانية والتنمية البشرية أو تتصل بها. والامتثال لسيادة القانون أمر ضروري لتنظيم سلوك الدول وإلزامها بالمثل والمعايير العليا اللازمة لتحقيق السلام والتنمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أثبتت جميع الصكوك والقواعد والمبادئ الدولية والوطنية التي تحكم سيادة القانون جدواها في تحقيق التعايش السلمي. ومثلما أن الميثاق يُكرّس احترام سيادة القانون والتقيد بها، ثمة صكوك إقليمية ودون إقليمية مناظرة في أفريقيا مكرسة

56 - السيد موسايف (أذربيجان): قال إنه يجب على جميع الدول أن تمثل لالتزاماتها الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دولياً. وأردف قائلاً إن المبدأ الراسخ القائل بأن استخدام القوة لحياسة الأراضي أمر غير مقبول، وما يترتب عليه من التزام بعدم الاعتراف بشرعية حالة تنشأ عن انتهاك خطير للقانون الدولي وعدم تقديم المعونة أو المساعدة في الإبقاء على تلك الحالة، يمثل حجر الزاوية في النظام الدولي القائم على القواعد ويجب إنفاذه دون قيد أو شرط ودون استثناء. ويجب ألا تستغل أطر وآليات تسوية النزاعات لترسيخ الحالات الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وأعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

57 - وأعقب ذلك بقوله إن أداء النظام الدولي القائم على القواعد عمله بفعالية يتوقف على تنفيذ القرارات التي تتخذها أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. ومن غير المقبول أن يستمر العدوان المسلح على الدول ذات السيادة وما ينجم عن ذلك من احتلال عسكري لأراضيها بالرغم من قرارات مجلس الأمن. وأضاف قائلاً إن تنفيذ المعاهدات الدولية بإخلاص هو أحد الشروط الأساسية لإشاعة روح الوثام في العلاقات الدولية ولنجاح الجهود الفردية والجماعية في التصدي للأخطار والتحديات التي تواجه السلام والأمن والاستقرار.

58 - وأشار إلى أن محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تضطلع بدور هام في تعزيز سيادة القانون وتشجيع تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وأكد أن الأحكام والفتاوى الصادرة عن المحكمة قيمة، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها الأعمال التي تخالف الميثاق والقانون الدولي مصحوبة بتفسير خاطئ تماماً للقواعد والمبادئ القانونية.

59 - واسترسل قائلاً إنه يجب بذل مزيد من الجهود على جميع المستويات لوضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأعرب عن الأسف لعدم إيلاء المسائل المتعلقة بالمساءلة الاهتمام الواجب في بعض حالات النزاع المسلح، بما في ذلك الحالات التي طال أمدها. ونتيجة لذلك، ما زالت أخطاء الماضي القريب تعرق التقدم صوب تحقيق السلام والمصالحة بسبب عدم الاعتراف بما وترك مرتكبيها دون عقاب. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الدعوة إلى الاستجابات التي تركز على حقوق الضحايا وتلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم.

52 - السيد مكلادزه (جورجيا): قال إن إحراز تقدم بشأن السلام والتنمية يتوقف على إقامة مجتمعات لا يهمل فيها أحد وتحترم فيها سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأضاف أن جورجيا عضو نشط في عدد من المبادرات العالمية الرامية إلى تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 16-3، المتعلقة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

53 - وتابع حديثه قائلاً إن جورجيا واصلت تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. وعززت الاستقلال المؤسسي لوكالات الادعاء التابعة لها، وأنشأت مكتباً لحماية البيانات الشخصية، وأجرت إصلاحات قانونية وهيكلية شاملة لنظام السجون بها وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت إدارة لحقوق الإنسان داخل وزارة الداخلية بغية ضمان التحقيق في الوقت المناسب في جرائم من قبيل العنف المنزلي، والعنف ضد المرأة، والعنف الجنسي، وجرائم الكراهية، والاتجار بالبشر.

54 - وكرر تأكيد دعم وفد بلده للقانون الدولي ولإقامة نظام دولي قائم على القواعد وللمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وأشار إلى أن جورجيا تعترف بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية وتؤكد من جديد دورها الهام في التسوية السلمية للمنازعات. وأكد أن جورجيا ملتزمة أيضاً بتعزيز المحكمة الجنائية الدولية وأبرمت اتفاقاً مع المحكمة بشأن تنفيذ الأحكام القضائية. وأضاف أن التعاون مع المحكمة، من خلال مبدأ التكامل، أمر لا غنى عنه لتحسين فعاليتها وكفاءتها. ومن شأن التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجرائم المرتكبة في جورجيا خلال العدوان الروسي في عام 2008 أن تكون بمثابة اختبار حاسم لقدرة المحكمة على التمسك بقيم نظام روما الأساسي. وستواصل جورجيا العمل مع المحكمة لكفالة إجراء تحقيق شامل في الجرائم المزعومة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

55 - وأردف قائلاً إن الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 تضطلع بعملها الأساسي. ولذلك، قال إن وفد بلده يؤيد بقوة إدراج تمويل للآلية في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتتطلب حماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون إطاراً قانونياً قوياً ومؤسسات عالية الأداء تحاسب الأفراد والحكومات على حد سواء.

خلال تنفيذ الخطة العامة، تحسنت عملية التطوير التشريعي والنظام القانوني تحسناً كبيراً. ومن خلال خطة عمل مدتها خمس سنوات بشأن سن القوانين وتعديل القوانين تغطي الفترة 2016-2020، تمكنت الحكومة من تعزيز الوعي العام بالحقوق القانونية والمشاركة في النظام القانوني وتنفيذ الصكوك الدولية.

65 - واسترسل قائلاً إن حكومة بلده صدقت على عدد من المعاهدات الدولية المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة، ومن خلال أطر دولية وإقليمية وثنائية، بغية الوفاء بالتزاماتها الدولية بتعزيز سيادة القانون. وأفاد بأن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في أكثر من 900 اتفاقية ومعاهدة دولية حتى الآن وأن المعاهدات التي تصادق عليها تدمج في تشريعاتها الوطنية وتنفذ بحسن نية. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أودعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صك تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية وانضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.

66 - السيد **وردهانا** (إندونيسيا): قال إن سيادة القانون تحتل موقعاً مركزياً في تعددية الأطراف، لأنه بدونها لا يمكن أن تكون هناك علاقات دولية مجدية. وأعرب عن تقدير وفد بلده لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول لمساعدتها على دعم سيادة القانون على الصعيد الداخلي. وترفض إندونيسيا أي تعدد على سيادة القانون على الصعيد الدولي، وتعتبر احتلال فلسطين مثالا صارخاً على ذلك. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل، كشرط مسبق للسلام، مساءلة السلطة القائمة بالاحتلال واحترامها لسيادة القانون.

67 - وأشار إلى تطورين اثنين على الأقل استجداً على الصعيد الوطني، تمثل أولاهما في ما قدمته المحكمة الدستورية في إندونيسيا من تفسير جديد لتعريف "المعاهدة" الوارد في التشريع الذي ينظم المعاهدات الدولية وفي جعلها مشاركة البرلمان شرطاً مسبقاً لتصنيف المعاهدات. وتمثل ثانيهما في قيام حكومة بلده بإجراء مناقشات مع الجهات المعنية بشأن وضع تشريعات وطنية لتنفيذ قرارات المنظمات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ومقرراته، بغية تعزيز القانون الدولي على الصعيد المحلي.

68 - وتطرق إلى تطبيق عقوبة الإعدام، المشار إليها في الفقرة 8 من تقرير الأمين العام (A/74/139)، فقال إن وفد بلده يود أن يؤكد أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعترف بشريعة تطبيق عقوبة الإعدام. وينبغي قراءة مصطلح "أشد الجرائم خطورة"،

60 - السيد **نابوكو** (غينيا - بيساو): قال إن وفد بلده ممتن للإشارة إلى غينيا - بيساو في تقرير الأمين العام (A/74/139)، الذي يعترف بالجهود التي يبذلها البلد لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وأضاف أن سيادة القانون مكرسة في الدستور وفي سائر قوانين غينيا - بيساو، التي هي طرف في معظم الصكوك الدولية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وأردف قائلاً إن غينيا - بيساو أحرزت بعض التقدم في تعزيز سيادة القانون وبناء مجتمع أكثر حرية وإنصافاً. وقامت، بالشراكة مع الأمم المتحدة، بتوسيع نطاق الخدمات التي يوفرها مركز تيسير اللجوء إلى القضاء، الذي يقدم المشورة القانونية المجانية للجمهور، بما في ذلك النساء ضحايا العنف.

61 - وأشار إلى أن الحكومة سنت قانون تكافؤ الجنسين في عام 2018، الذي يقضي بأن تشغل المرأة 36 في المائة من المناصب الرسمية التي يكون التعيين فيها بالانتخاب. وأضاف أن غينيا - بيساو يوجد بها الآن عدد متساو من الوزراء الحكوميين من الذكور والإناث، مما يضع البلد في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

62 - واسترسل قائلاً إن القيادة المحلية لجهود أعمال مبادئ سيادة القانون تكتسي أهمية أساسية. وتقوم منظمات المجتمع المدني في البلد، ولا سيما الجماعات الشبابية، بدور متزايد الأهمية في رصد المؤسسات الحكومية والدعوة إلى احترام سيادة القانون من خلال المشاركة النشطة في الحوار السياسي الوطني. وتعمل غينيا - بيساو، بالتعاون مع شركائها، على تعزيز قدرة مؤسساتها وقطاع العدالة، بغية ضمان تيسير لجوء الجميع إلى العدالة ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد. واستدرك قائلاً إن وجود مؤسسات قوية لا يكفي لإرساء سيادة القانون. ومن المهم أيضاً الاستثمار في التعليم وتهيئة الفرص الاقتصادية، بغية بناء مجتمع يعي فيه الناس حقوقهم والتزاماتهم ويصبحون في وضع يمكنهم من الأخذ بزمام الجهود الرامية إلى تفعيل مبادئ سيادة القانون.

63 - السيد **فونيكو** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن سيادة القانون تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للحوار السلمي والتعاون في ما بين الدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

64 - وأفاد أن حكومة بلده اعتمدت في عام 2009 خطة عامة للقطاع القانوني لضمان أن يحكم البلد وفقاً لمبدأ سيادة القانون. ومن

71 - وعلى الرغم من تلك الالتزامات، وبغض النظر عن وجود إطار قانوني قوي يُنشأ على أساس التزامات الدول بموجب القانون الدولي، تشكل النزعة الانفرادية التحدي الأكثر إلحاحاً لسيادة القانون على الصعيد الدولي. وقد تبلورت في شكل انسحاب دول من معاهدات وبروتوكولات الدولية، ومن وكالات هامة؛ وشن حروب تجارية؛ وفرض جزاءات غير قانونية تتجاوز الحدود الإقليمية؛ وغير ذلك من الأفعال غير المشروعة التي تشكل تحدياً للأسس التي يقوم عليها القانون الدولي والنظام القانوني الدولي.

72 - وتابع يقول إن فرض الجزاءات وتهديد الدول الأخرى من العناصر الثابتة والأساسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، يقوم عضو دائم في مجلس الأمن بمعاينة دول في جميع أنحاء العالم، لا لأنها انتهكت قراراً من قرارات مجلس الأمن، بل لتقيدها به. وفي تجاهل تام للمادة 25 من الميثاق، تهدد الولايات المتحدة بالانتقام الاقتصادي من بلدان تواصل التعامل مع إيران أو تستأنف التعامل معها اقتصادياً وفقاً لقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، الذي أكد أن خطة العمل الشاملة المشتركة تفضي إلى تشجيع وتيسير إقامة علاقات وأواصر تعاون طبيعية مع جمهورية إيران الإسلامية في المجالين الاقتصادي والتجاري.

73 - واستطرد قائلاً إن هذه ظاهرة جديدة وخطيرة تهدد أسس سيادة القانون، من قبيل المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتقوض مصداقية مجلس الأمن. وليست إلا إرهاباً اقتصادياً سافراً يستهدف المدنيين عمداً وبصورة عشوائية، ويسبب الحنة والمعاناة لأغراض سياسية.

74 - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية، في إطار سعيها لاحترام سيادة القانون الدولي، قد اختارت اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وقد أكدت المحكمة، في أمرها المؤقت، أن الولايات المتحدة ملزمة، بموجب التزاماتها الدولية، بإزالة العقوبات الناجمة عن أعمالها وعن القرارات غير القانونية التي اتخذتها في أعقاب انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك العقوبات التي بدأت تعرقل التجارة الإيرانية في بعض المجالات. وتأكيداً لقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، اعترفت المحكمة بالضرر الذي لا يمكن إصلاحه الذي ألحقته الولايات المتحدة بإيران وعلاقاتها التجارية الدولية.

75 - وقال إن الأمر الصادر عن المحكمة بالإجماع دليل واضح آخر على عدم شرعية الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران وأهلها ومواطنيها. غير أن الولايات المتحدة فرضت جزاءات

المذكور في نهاية تلك الفقرة، بالاقتران مع الفقرة 2 من المادة 6 من العهد، التي تنص جزئياً على أنه يجوز فرض عقوبة الإعدام على هذه الجرائم "وفقاً للتشريع النافذ وقت [...] وغير المخالف لأحكام هذا العهد ولاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها". ولا تطبق عقوبة الإعدام في إندونيسيا إلا كحلٍ أخير ووفقاً للإجراءات القانونية الواجبة. وهي لا تزال وسيلة هامة وذات صلة لحماية المجتمع ومنع الجرائم الخطيرة. واستدرك قائلاً إن إندونيسيا ستواصل استعراض قوانينها المتعلقة بعقوبة الإعدام وكذلك البدائل المتاحة، بما في ذلك تخفيف عقوبة الإعدام إلى حكم بالسجن لمدة طويلة.

69 - السيد نسيمفار (جمهورية إيران الإسلامية): قال في حين أن الأمين العام قد اعتبر الاتجاهات العالمية السائدة، من قبيل تغير المناخ والتشريد القسري وخطاب الكراهية، بوصفها تحديات جديدة أمام الهياكل الوطنية والدولية لسيادة القانون في تقريره (A/74/139)، فإنه لم يعترف بالتحديات الهامة الأخرى، بما في ذلك التدابير القسرية الانفرادية والنزاعات المسلحة والعدوان والاحتلال. وعلاوة على ذلك، فقد كان انتقائياً في التعبير عن التطورات المستجدة في المحاكم والهيئات القضائية الدولية، من قبيل قرار الدائرة التمهيدية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية برفض طلب المدعي العام فنتح تحقيق في الوضع في أفغانستان، مما يمهّد الطريق للإفلات من العقاب على جرائم الحرب، وذلك على الرغم من أنه ألمح إلى مسائل مثيرة للجدل من قبيل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتكبة الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وأغفل من التقرير أيضاً عدد من التدابير المؤقتة الهامة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية.

70 - ومضى يقول إن رؤساء الدول والحكومات أكدوا من جديد، في الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، التزامهم بسيادة القانون وأهميته الأساسية في الحوار السياسي والتعاون بين جميع الدول؛ وحثوا الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير انفرادية، اقتصادية كانت أم مالية أم تجارية، تنتاقى والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية؛ وأكدوا من جديد أنه يجب على الدول أن تنقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

أريد للاستثمار في بناء نظام عادل ومتعدد الأطراف أن يؤدي إلى نتائج إيجابية للجميع. وتشدد المعاهدات المتعددة الأطراف المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة على سيادة القانون على الصعيد الدولي. ومع ذلك، يجب أن تصبح فعالة وعملية لضمان إمكانية لجوء من لا صوت ولا حول لهم إلى العدالة.

81 - وفي حين أنه من الصحيح، كما لوحظ في قرار الجمعية العامة 207/73، أن أنشطة سيادة القانون يجب أن تركز على سياق وطني، وأن الدول تجارب وطنية مختلفة في تطوير نظمها الخاصة بسيادة القانون، فقد لاحظ البابا فرانسيس أيضاً في خطابه أنه من الحيوي عدم إغفال "الطابع العالمي الموضوعي والعقلائي للقانون الدولي لحقوق الإنسان على وجه الخصوص، خشية أن تسود رؤى غير مكتملة وذاتية للإنسانية تهدد بأن تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من عدم المساواة والظلم والتمييز وحتى العنف والقمع".

82 - وقال إن وفد بلده يردد دعوة الأمين العام إلى بذل جهود متجددة من أجل التصدي للتحديات القديمة والجديدة التي تواجه سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب تعزيز سيادة القانون لضمان اتباع نهج محوره الإنسان يحمي حقوق أضعف الفئات، ويجب إيجاد سبل لقياس أثر الإصلاح القانوني على من هم في أشد الحاجة إليه.

83 - وأخيراً، لا يمكن أن تكون هناك سيادة للقانون ما لم يتمكن المحامون والقضاة من التمسك بما دون ضغوط أو مضايقات أو فساد أو اضطهاد. فقد لاحظ الكرسي الرسولي بجزع استمرار تزايد الاعتداءات على استقلال هيئة المحكمة والمحامين في جميع أنحاء العالم، وأعرب عن تقديره لآخر تقرير للمقرر الخاص المعني باستقلال المحامين والقضاة (A/HRC/41/48). واختتم بقوله إنه ينبغي أن تولي اللجنة هذه المسألة أهمية أكبر في مناقشاتها.

84 - السيدة إسماعيل (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن سيادة القانون تعني في الواقع سيادة القانون العادل. وعلى الصعيد الدولي، يعني ذلك التمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويعني أيضاً النهوض بالمساءلة والإنفاذ دون ازدواجية في المعايير، ولا سيما من خلال الولايات القضائية الدولية وكذلك من خلال مسؤولية الأطراف الثالثة. وعلى الصعيد الدولي، يتطلب تحقيق سيادة القانون الوفاء بالالتزامات الدولية.

جديدة بدلا من تنفيذ التدابير التي طلبها الأمر القضائي. وقد أقدمت الولايات المتحدة، بصورة غير قانونية وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، على مصادرة بلايين الدولارات من أصول حكومة جمهورية إيران الإسلامية وأصول مصرفها المركزي بناءً على أحكام أصدرتها محاكم بالولايات المتحدة. وقد أقامت جمهورية إيران الإسلامية دعوى أمام محكمة العدل الدولية؛ وقضت فيه المحكمة بالإجماع بأن لها اختصاص النظر في الدعوى، وانتقلت القضية إلى مرحلة الأسس الموضوعية.

76 - وتابع يقول إن المشاكل التي تعترض سيادة القانون على الصعيد الدولي ناجمة عن عدم امتثال الدول لالتزاماتها الدولية. وبما أن محكمة العدل الدولية قد سبق أن أبدت رأيها في عدد من القضايا، فلا يمكن لدولة أن تحتج بتشريعاتها المحلية لتجنب الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية.

77 - وقال إن فرض قيود تعجيزية على البعثة الإيرانية في نيويورك مثال آخر على فعل غير مشروع أدخل بسيادة القانون داخل المنظمة. فقد أدخل البلد المضيف بالتزاماته بموجب هذين الصكين، وانتهاك المادتين 100 و 105 من ميثاق الأمم المتحدة، عندما احتج بقوانينه الوطنية وتجاهل التزاماته بموجب اتفاق المقر والاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

78 - ومضى يقول إنه يجب على الأمين العام أن يتصدى على وجه السرعة لمسألة سيادة القانون والتحديات التي يفرضها داخل المنظمة في تقريره المقبل. ويتوقع الوفد الإيراني أن تكون الأمم المتحدة في وضع يمكنها من الدفاع عن حقوقها؛ في منظمة تعجز عن الدفاع عن نفسها وعن الدول الأعضاء المعتمدة فيها لا يمكنها أن تلهم العالم للنهوض بالعدالة وسيادة القانون.

79 - المونسنيور هانسن (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن البابا فرانسيس أشار، في حديثه إلى السفراء المعتمدين لدى الكرسي الرسولي في أوائل عام 2019، إلى أولوية العدالة والقانون في تنظيم العلاقات بين الأمم، وأعرب عن قلقه إزاء عودة ظهور ميل إلى فرض المصالح الوطنية والسعي إلى تحقيقها دون اللجوء إلى الصكوك القانونية لحل المنازعات وضمان احترام العدالة.

80 - وقال إن الكرسي الرسولي يتفق مع ما خلص إليه الأمين العام في تقريره (A/74/139) من أن الالتزام الأقوى بنظام عالمي يعمل وفقاً للقانون الدولي ويتمحور حول الأمم المتحدة أمرٌ مطلوب، إذا

- 85 - وقالت إن فلسطين مدافعة قوية عن القانون الدولي. ففور منحها مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، قامت بترجمة مواقفها إلى أفعال بالانضمام إلى الصكوك الدولية، والاعتراف باختصاص المحاكم الدولية، والإسهام بنشاط في تعزيز القانون الدولي. واضطلعت بدور هام في تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان؛ وانضمت إلى مكتب المحكمة؛ وساهمت في وضع معاهدة لحظر الأسلحة النووية؛ وتولت زمام المبادرة في إنشاء آليات للتحقيق والمساءلة من خلال مجلس حقوق الإنسان.
- 86 - ومضت تقول إن دولة فلسطين قدمت أيضاً تقارير أولية في إطار غالبية صكوك حقوق الإنسان، في أعقاب عملية شاملة للجميع شارك فيها العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين، والتي وصفتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأنها أفضل ممارسة على الصعيدين الإقليمي والدولي. والهدف من هذه العملية هو التوصل إلى تقييم نزيه وشامل للامتثال للصكوك، نظراً لأن الإبلاغ ليس عملية علاقات عامة، بل هو أداة لتعزيز تنفيذها. وقد واصلت دولة فلسطين أيضاً التوعية بالحقوق المكرسة في تلك الصكوك، مع التركيز بوجه خاص على المدارس. وفي الأشهر الأخيرة، قررت أيضاً الانضمام إلى عدد من البروتوكولات الاختيارية للصكوك الدولية لحقوق الإنسان.
- 87 - وأردفت قائلة إن دولة فلسطين اتخذت عدة تدابير على الصعيد الوطني لمواءمة سياساتها وتشريعاتها مع التزاماتها ومسؤولياتها الدولية، وإنها تدرك تماماً أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الصدد. بيد أنها تقدّر الدعم الذي تلقتة من الشركاء الدوليين.
- 88 - وقالت إنه مع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، واحتفال المجتمع الدولي بمرور سبعة عقود على اعتماد نصوص أساسية من قبيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تجدر الإشارة إلى أنه لم يحرز تقدم في العمل بسيادة القانون الدولي إلا في أعقاب مآسي مروعة. ويقدم عالم اليوم أمثلة كثيرة على الثمن الباهظ الذي دُفع عندما قوّضت سيادة القانون الدولي. ويتعين على المجتمع الدولي إحياء الروح التي أدت إلى تحقيق مثل هذا التقدم الهائل في تعددية الأطراف وسيادة القانون على مدى السنوات السبعين الماضية. واختتمت بقولها إن دولة فلسطين، التي لا تزال تعاني من عواقب الظلم والمعايير المزدوجة والحرمان من الحقوق، ستظل تمثل تلك الروح، ولن تدخر جهداً للمساعدة في ضمان انتصارها.
- 89 - السيدة غوه إسكولار (المراقبة عن مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص): أشارت إلى أن بيانها الكامل سيتاح على بوابة الخدمات المؤقّرة للورق (PaperSmart)، وقالت إن المؤتمر هو المنظمة العالمية للتوحيد التدريجي للقانون الدولي الخاص. فهو يسعى إلى إنشاء أطر فعالة لتعزيز سيادة القانون ودعمها على الصعيدين الوطني والدولي ويعمل على التغلب على التحديات العابرة للحدود.
- 90 - وأضافت أن العمل المعياري للمنظمة يهدف إلى تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي الخاص وتدوينه من خلال إبرام اتفاقيات. أما عملها غير المعياري فيشمل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل المساعدة في تنفيذ اتفاقياتها على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعزز الشمولية بين أعضائها من خلال احترام تنوع النظم والتقاليد القانونية.
- 91 - وأكدت أن مؤتمر لاهاي يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بطرق مختلفة. وهي تستكشف جدوى العمل المعياري بشأن مسائل القانون الدولي الخاص المتصلة بالنسب القانوني ووضع الأطفال القانوني. وهي أيضاً تعمل على وضع أداة استكشافية لتوفير أفضل الممارسات بشأن الاعتراف باتفاقات قانون الأسرة التي تشمل الأطفال الموجودين في دولة أجنبية وإنفاذ هذه الاتفاقات. ومن شأن البحوث ذات الصلة بالموضوع أن تأتي أيضاً بأفكار ثاقبة بشأن جدوى واستصواب وضع اتفاقية بشأن الاعتراف بهذه الاتفاقات وإنفاذها عبر الحدود. وتؤدي اتفاقياتها دوراً حيوياً في حماية الأطفال في الحالات التي تتعدى الحدود الوطنية، ومن أجل المساعدة على تنفيذ هذه الاتفاقيات، تعمل المنظمة على إعداد مصادر من قبيل الأدلة والكتيبات وتوفير المساعدة التقنية والتدريب للأعضاء والأطراف المتعاقدة. وفي مجال الإجراءات المدنية والمنازعات القضائية الدولية، يتطلع مؤتمر لاهاي إلى تعزيز اليقين وإمكانية التنبؤ في المجال القانوني عن طريق تبسيط الإجراءات القانونية عبر الحدود ومن ثم تيسير إمكانية اللجوء الفعال إلى القضاء. وتتألف اتفاقياتها بشأن هذا الموضوع من مجموعة أدوات هائلة لفائدة الأطراف المتعاقدة التي تسعى إلى تبسيط الآليات العابرة للحدود الوطنية.
- 92 - وأشارت إلى أن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مرتبط بالعملية التشريعية الدولية التي يسهم فيها المؤتمر. ولا تقتصر سيادة القانون على القانون الجنائي والعدالة الانتقالية فحسب، بل تتعلق أيضاً بالتجارة السوية القائمة على القواعد بوصفها عاملاً من عوامل الاستقرار وعاملاً لتعبئة الموارد من أجل التنمية. وتتصل أعمال

من الجرائم المعقدة في الصومال والاتجار بالبشر في ليبيريا، ودعم مؤسسات العدالة الجنائية في أفغانستان.

97 - وأكد أن المنظمة تتمتع بخبرة واسعة في مجال البرمجة الجنسانية، ولا سيما في أفغانستان وليبيريا ومنغوليا، حيث تعمل على القضاء على العنف الجنسي والجنساني، وكذلك في الأردن وأوغندا وبوروندي وتنزانيا مؤخراً، مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة.

98 - وأشار إلى أن الاعتراف الوارد في خطة عام 2030 بأن سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء يشكلان جزءاً لا يتجزأ من التنمية وأدوات لاستدامة التقدم الاجتماعي والاقتصادي، شكّل نقطة تحول في تطور المنظمة.

99 - وأشار إلى وجود اعتراف واسع النطاق بأن ركائز الهدف 16 تشكل حلقة حاسمة في سلسلة التنمية المستدامة. ومع ذلك، هناك عدد من الاتجاهات العالمية التي تشكل حاجزاً، حيث يؤثر بعضها بشكل غير متناسب على احترام سيادة القانون. ومن الضروري إيجاد وسائل ملائمة للتعجيل بإحراز تقدم وتوسيع نطاق التدخلات. وتقف المنظمة على أهبة الاستعداد لمضاعفة جهودها والاستجابة للدعوة إلى اتخاذ إجراءات معجلة مع التزام في أربعة مجالات بالمساعدة على تضيق فجوة العدالة بحلول عام 2030. أولاً، ستسعى المنظمة إلى تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر عرضة لخطر تركها خلف الركب. وثانياً، ستساعد البلدان المتضررة من النزاعات على بناء السلام واستدامة التنمية عن طريق إصلاح قوانينها وتعزيز مؤسسات العدالة. وثالثاً، ستعمل مع النظم غير الرسمية والعرفية وكذلك مع المؤسسات الرسمية لكفالة سبل عادلة وسهلة المنال وميسورة التكلفة للجوء إلى القضاء. ورابعاً، ستعاون مع الشركاء على عقد منتدى عالمي لأصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة الابتكار وطرائق زيادة الجهود.

100 - واختتم كلامه قائلاً إن المنظمة تعرب عن تقديرها للدعم المالي الذي قدمته إيطاليا والسويد وهولندا والولايات المتحدة، وعن امتنانها أيضاً للمفوضية الأوروبية للمساهمة الكبيرة التي تعهدت بتقديمها إلى برنامج دعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً التابع للمنظمة.

101 - السيد كوفنول (موريشيوس): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إنه عقب البيان الذي أدلى به بشأن موضوع سيادة القانون في الجلسة العاشرة للجنة، أعرب أحد الوفود، في إطار ممارسة

المؤتمر مباشرة بجميع الأبعاد المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى القضاء عبر الحدود.

93 - ودخل مؤتمر لاهاي في شراكة بناء مع مختلف هيئات الأمم المتحدة وأسهم في التعاون الثلاثي بين أمانته وأمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وأمانة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. وفي ما يتعلق بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، يبحث المؤتمر مُجِماً جديدة لبناء أطر فعالة للتعاون مع الحكومات والأمم المتحدة وغيرها.

94 - وقالت إن مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة الإسهام في تعزيز سيادة القانون ودعمها على الصعيدين الوطني والدولي. ويشهد عمله ذو المنحى المستقبلي على استمرار أهميته بوصفه المنظمة العالمية الرائدة التي تضع حلولاً عملية وحديثة في مجال القانون الدولي الخاص. وهو يسعى إلى توثيق أواصر التعاون مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون وكفالة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء.

95 - السيد دورديفيتش (المراقب عن المنظمة الدولية لقانون التنمية): قال إن منظمته تسعى جاهدة إلى ضمان أن يؤدي عملها في مجال السياسة العامة والدعوة إلى تعزيز تنفيذ القانون الدولي. وتركز العديد من أنشطتها التنفيذية، التي تطلع بها بناء على طلب البلدان، على وضع أطر معيارية موضع التنفيذ العملي في مجموعة متنوعة من السياقات. ويشمل نوع المساعدة المقدمة تحديد وتطبيق استراتيجيات ناجحة لإعمال حقوق المرأة؛ وبناء القدرات من أجل تعزيز الامتثال للمعايير الدولية في ممارسات العدالة العرفية وغير الرسمية؛ ودعم المساءلة الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني؛ واستعراض الأطر التنظيمية المحلية للأمراض غير المعدية.

96 - وأضاف أن العديد من الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال بناء المؤسسات تركز على تعزيز العدالة الجنائية في البلدان المتضررة من النزاعات أو البلدان الهشة من أجل زيادة الاستقرار ومنع تكرار وقوع العنف أو تصعيده. فعلى سبيل المثال، ستقوم المنظمة بتوسيع نطاق برنامجها في شمال مالي ليشمل بلداناً أخرى في منطقة الساحل للتصدي للاتجاهات السائدة في مجال الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويستند هذا البرنامج إلى خبرة المنظمة في مجال مكافحة غسل الأموال وغيرها

أول من قال "ليس ثمة من هو أكثر عمى ممن لا يريد الإبصار". وقد تختار المملكة المتحدة تجاهل الأمر، ولكنها لا تستطيع ببساطة أن تمحو الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، والتأييد العارم الذي حظي به من الجمعية العامة.

105 - ونوه إلى البيان الذي أدلى به في الجلسة العاشرة للجنة، فقال إنه أشار فيه إلى أن احترام سيادة القانون ليس مسألة اختيار أو ممارسة انتقائية. فهو النظام الذي يجب أن تعيش به جميع الدول في عالم متحضر. ولا بد من التأكيد بأي تحد لهذا النظام من جانب أي بلد، كبيراً كان أو صغيراً، ومن المؤكد أن اللجنة السادسة هي المكان المناسب لذلك.

106 - وأشار إلى أن الوفد الآخر ادعى أن فتوى المحكمة ليست ملزمة، وهي مقولة صحيحة نظرياً، ولكنها بارعة في التضليل في الظروف الواقعية للقضية المطروحة. فبطبيعة الحال، لا تحمل الفتوى القوة الإلزامية ذاتها التي يحملها حكم صادر في قضية محل نزاع، ويُنشئ، في حد ذاته، التزاماً قانونياً يفرض على الطرفين الامتثال لأحكامه. ومع ذلك، رأت المحكمة بأغلبية ساحقة، في القضية الراهنة، أن الدولة المستعمرة ملزمة بموجب القانون الدولي العربي بإنهاء إدارتها الاستعمارية بأسرع ما يمكن. وبعبارة أخرى، فإن الالتزام مستمد من القانون الدولي العربي، وليس من الفتوى نفسها فحسب. ولذلك، فإن الفتوى بيان ذو حجية صادر عن أعلى هيئة قضائية في منظومة الأمم المتحدة يفيد بأن هذا الالتزام قائم وأن عدم امتثال السلطة الاستعمارية له يمثل انتهاكاً للقانون الدولي.

107 - وأكد أن الدولة المستعمرة ليس بوسعها أن تتجنب هذا الالتزام القانوني. وهي مسؤولة عن ذلك على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن القانون الدولي في بلدان الكومنولث جزء من القانون العام الأنكلوسكسوني. وبالإضافة إلى ذلك، استُدعيت الدولة المستعمرة مؤخراً للدفاع عن مشروعية احتلالها الاستعماري لإقليم موريشيوس أمام محاكمها الوطنية، حيث منحت محكمة استئناف، بسبب الفتوى على وجه التحديد، إذناً بالاستئناف في قضية رفعها ضد التاج السكان السابقون في أرخبيل شاغوس. وفضلاً عن ذلك، اتخذ زعيم المعارضة في الدولة المستعمرة موقفاً حازماً مفاده أن الفتوى ستُحترم حال عودة حزبه إلى السلطة. ولذلك، أعرب عن ثقة وفد موريشيوس في أن الدولة المستعمرة، على الرغم من وضعها الحالي، لا يمكن أن تظل إلى الأبد في منعة من النمو والتغيير، لا سيما عندما يكون موقفها غير مقبول البتة.

حق الرد، عن خيبة أمله بسبب إحالة مسألة اقتطاع أرخبيل شاغوس إلى محكمة العدل الدولية. وأكد أن ذلك الوفد، إذ قام بذلك، فقد طعن في إرادة الجمعية العامة التي اعتمدت، بأغلبية 94 صوتاً مقابل 15 صوتاً، القرار 292/71 الذي طلبت فيه إلى المحكمة أن تصدر فتوى بشأن ما إذا كان إنهاء استعمار موريشيوس قد اكتمل بصورة قانونية بعد اقتطاع أرخبيل شاغوس من إقليم موريشيوس وقت استقلالها، وما هي التبعات القانونية المترتبة على استمرار الدولة الاستعمارية في إدارة الإقليم. وقد اتخذت الجمعية العامة هذا القرار نظراً لدورها التاريخي في ما يتعلق بإنهاء الاستعمار ورأت أن إصدار فتوى بشأن هذه المسألة سيكون ذا أهمية لعملها.

102 - وخلال الإجراءات، احتجت الدولة المستعمرة بأن المحكمة ينبغي لها أن تمارس سلطاتها التقديرية وألا تصدر فتوى. وقد نظرت المحكمة في هذه الحجج ورفضتها رفضاً قاطعاً. وقد خلص اثنا عشر من القضاة الأربعة عشر إلى أن المحكمة ليست مختصة بإصدار الفتوى فحسب، بل إن المحكمة ليس لديها سبب مقنع لرفض طلب الجمعية العامة. فالدولة المستعمرة ترغب ببساطة في منع أي نظر، من جانب أي محفل، في ما أستمته المحكمة فعلاً غير مشروع ذا طابع استمراري تترتب عليه المسؤولية الدولية لتلك الدولة.

103 - وأضاف أن الدولة المستعمرة على ما يبدو ترى أن ملف هذه القضية سيُطوى بمجرد الإصرار في كل فرصة على أنها لا يساورها أدنى شك بشأن سيادتها على أرخبيل شاغوس. وقد كتب الكاتب المسرحي الأمريكي جون باتريك شانلي أن الشك يسمح بالنمو والتغيير، في حين أن اليقين طريق مسدود. وببسيط العبارة، بلغت الدولة المستعمرة بعد فتوى المحكمة وقرار الجمعية العامة طريقاً مسدوداً. ولا يمكنها طي ملف القضية؛ بل لا يسعها إلا أن تعزل نفسها عن النمو والتغيير. وقد خلص 13 قاضياً من أصل القضاة الـ 14 إلى أن إنهاء استعمار موريشيوس لم يتم بصورة قانونية، وأن أرخبيل شاغوس جزء لا يتجزأ من أراضي موريشيوس، وأن إبقاء المملكة المتحدة على إدارة أرخبيل شاغوس يشكل فعلاً ذا طابع استمراري غير مشروع دولياً، وأن الدولة المستعمرة ملزمة قانوناً بإنهائه بأسرع ما يمكن. ولم تعترض القاضية الرابعة عشرة على ذلك؛ بل استندت تصويتها المعارض الوحيد إلى رأيها أنه كان ينبغي للمحكمة أن ترفض إصدار فتوى.

104 - ومع ذلك، تدّعي الدولة المستعمرة أنها لا يساورها أدنى شك بشأن سيادتها على شاغوس. وقد كان الإنكليزي جون هيود

108 - السيد بروسكورياكوف (الاتحاد الروسي): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إنه لن يعلق على عمل المحكمة الجنائية الدولية، الذي يثير المزيد من الانتقادات أكثر من أي وقت مضى. غير أنه يود أن يشير إلى أن جورجيا، تحت قيادة رئيسها آنذاك ميخائيل ساكاشفيلي، هي التي هاجمت أوسيتيا الجنوبية المسلحة، مما أسفر عن قتل العديد من المدنيين، وليس الاتحاد الروسي الذي هاجم جورجيا. وقد اعترف المجتمع الدولي بأسره بهذه الحقيقة.

زُفعت الجلسة الساعة 12:35